(14 أكتوبر)تنشر ردود وإيضاحات شركة مصافي عدن على تقرير اللجنة البرلمانية

في ردودها على التقرير.. قيادة المصفاة:

يستحيل على أي مرفق يمارس نشاطه ويجدد أصوله أن تكون أرباحه صفرا

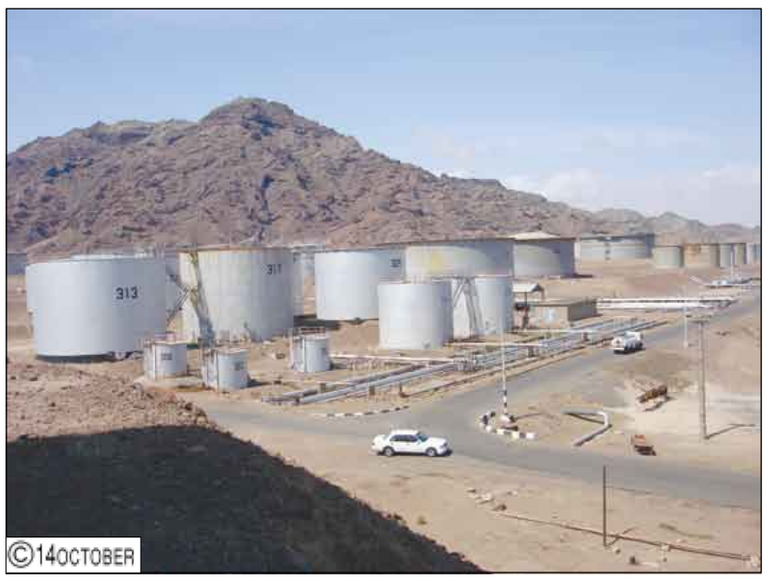

نورِّد سنوياً وبانتظام إلى خزينة الدولة ضرائب مختلفة

(8,2)مليارات ريال إجمالي ما ساهمنا به للدولة خلال عامي2006و2007م

عدن / 14أكتوبر:

طالعتنا بعض الصحف وتحت عناوين بارزة بأن أرباح المصفاة للأعوام 2002 - 2006م ((صفر في المائة))مستندة في ذلك على تقارير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية التابعة لمجلس النواب وكنا نتمنى من هذه الصحف التواصل معنا ونحن على إستعداد لإعطائهم أي معلومات أو ردود وبكل شفافية ونشرها معاً أو بأي طريقة أخرى،لأن النشر بهذه الطريقة المثيرة يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على سمعة المصفاة على المدى الطويل خاصة أمام الشركات الأجنبية والعالمية التي تقدم تسهيلات كبيرة للمصفاة والجميع يعلم أنَّ التقرير ليس سبقاً صحفياً وإنما هذا التقرير أعده الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول الحساب الختامي لشركة مصافي عدن للعام المالي2006م وفيه بعض التساؤلات التي توضع عادة والمصفاة ردت وأجابت عن كثير من تلك التساؤلات التي وردت في التقرير مع اللجنة التي تم تشكيلها من قبل الجهاز المركزي وهناك محاضر مرفقه بذلك لما تم الإتفاق عليه والأخوة في لجنة التنمية والنفط على إطلاع حول ردود المصفاة،وكأن الأجدر بالأخوة في لجنة التنمية والنفط الشعور بالمسؤولية الوطنية وأن المرفق سيادي والإضرار بسمعة المصفاة بهذه الطريقة هو إضرار بالوطن والمناخ الاستثماري فيه،وهذه ليست للمزايدة لأن تسريب التقرير بهذه الطريقة دون ردود المصفاة فيه يُفهم منها أنَّ هناك نوايا مسبقة وتصفية حسابات اقتصادية بين البيوت التجارية في البلد بهدف زعزعة الثقة في المصفاة وإنها خاسرة اقتصاديا وليست ذات جدوى بهدف خصخصتها أو اشراك القطاع الخاص في ملكيتها ولذلك نجد أنفسنا ملزمين بالرد وأن نثبت الحقائق حتى لا يحصل أي لبس في الموضوع وتوضيح الوضع المالي للمصفاة والتي مازالت قادرة على العمل وتحقيق الأرباح لسنوات قادمة وأنَّ ماورد من معلومات سواء كان مصدرها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو لجنة التنمية والنفط في مجلس النواب فإنها لا تمثل أي آراء مهنية متخصصة في قطاع التكرير النفطي وهذا بحد ذاته يُعتبر خطأً فادحاً لا يخدم البلد والمصلحة الوطنية والسؤال الذي يطرح هنا لمصلحة من كل هذه الإربحات المفتعلة؟ وسوف نتطرق إلى ماورد في الصحيفة من ملاحظات بنداً بنداً وزد عليها بالتفصيل كالتالي

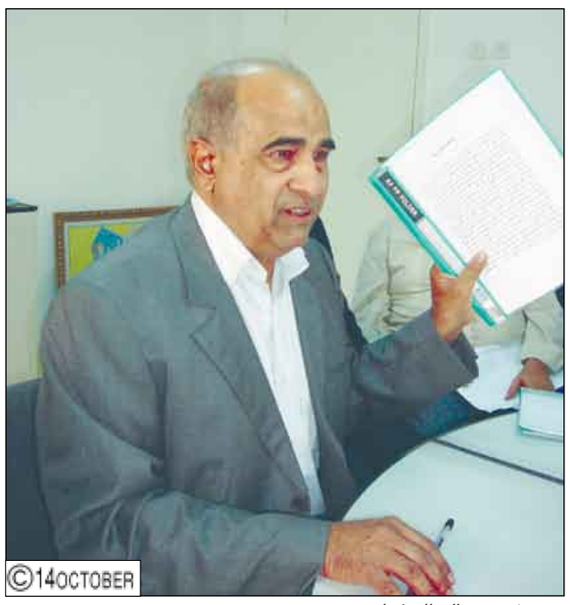

■ فتحي سالم المشدلي

أرباح المصفاة للأعوام2006-2002م (صفر٪)

رد المصفاة:

أ-يستحيل على أي مرفق أن يمارس نشاطه ويجدد أصوله ويظل على قيد الحياة وأرباحه(صفر لمدة عام))فما بالك لأربعة أعوام متتالية كما ورد في الصحيفة.

ب-المصفاة تورد سنوياً وبانتظام إلى خزينة الدولة ضرائب بمختلف أنواعها وجمارك الخ...فإذا كانت الأرباح صفراً كما ورد في الصحيفة فمن أين ستورد هذه المبالغ إلى خزينة الدولة؟

ونود أن نؤكد بأن إجمالي ما ساهمت به ووردته المصفاة للدولة خلال عامي 2007-2006م مبلغ وقدره8,2 مليارات ريال (ثمانية مليارات ومائتا مليون ريال يمني)واختصاراً للموضوع نود ان نشير إلى أن أرباح المصفاة خلال عام2006م فقط وصلت إلى حوالي خمسة مليارات ريال يمني ولعل من أعجب وأغرب المفارقات أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة قد أورد في تقريره لعام2005م والذي تم مناقشته مع اللجنة المالية لمجلس النواب بأن ربح المصفاة لعام2005م هو(واحد وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون ريال يمني)وقد وقعت الصحيفة في خطأ فادح و تناقض كبير عندما كتبت في عنوانها البارز بأن الأرباح من عام2006-2002م (صفر بالمائة)وفي سياق التقرير ذكرت العبارة التالية (لا يعقل أن شركة بحجم المصفاة تحقق صافي ربح قبل الضرائب(002,.٪)في أحسن السنوات وهناك فرق بين صفر وصافي ربح يقدر بـ (002٪)ويمكن لأي جهة الرجوع إلى وزارة المالية للتأكد من توريد نصيب حصة الحكومة وكذلك الجمارك المدفوعة أولاً فأول.إضافة إلى جميع الضرائب المختلفة (نرفق لكم صورة مخالصة لآخر عام2006م)؟

وردت تقرير اللجنة أن إجمالي المصاريف(99,7 ٪)من إجمالي الإيرادات على الرغم من الزيادات الحادة في أسعار النفط عالمياً؟

رد المصفاة:

هو أنه لا يوجد أي توسع في نشاط المصفاة أو فتح خطوط إنتاجية جديدة وأنَّ الإيرادات أرتفعت بسبب ارتفاع بيع المنتجات النفطية بشكلٍ جنوني عالمياً ورافقه ارتفاع في الصرفيات بتناسب طردي فإذا استعرضنا مثلاً في عام2006م عناصر التكاليف الأساسية وبالأساس في صناعة التكرير لا يكون بالضرورة ارتفاع الخام معناه زيادة الإيرادات والأرباح.انما يحكم ذلك السوق والطلب على المشتقات وعناصر التكاليف هي:

أ-تكلفة النفط الخام تشكل ٪56من إجمالي الصرفيات.

ب-تكلفة المشتقات النفطية ٪41من إجمالي الصرفيات

ج- الأجور والمرتبات+صرفيات الأوكتيل..إلخ تشكل٪3من إجمالي الصرفيات

ذلك يدل على النصيب الأكبر من التكاليف ينحصر في تكاليف النفط الخام الذي وصل سعر البرميل في الوقت الحالي إلى 145دولاراً بالإضافة إلى شراء المشتقات النفطية من السوق الخارجي من أجل تغطية احتياجات السوق المحلية من مادتي الديزل والمازوت،بينما شكلت جميع صرفيات المصفاة الأخرى بمختلف أنواعها الضخمة ٪3فقط من إجمالي الصرفيات والمصفاة غير معنية بأي استنتاجات يقوم بها الآخرون (لحاجة في نفس يعقوب)

فيما يتعلق بأن المصفاة دفعت 2,3 مليار ريال فوائد للدائنين في العام2005م غرامات تأخير تسديد التزامات وديون.

رد المصفاة:

إن هذه الفائدة هي لعدة سنوات والمصفاة تتحملها نيابة عن شركة النفط اليمنية ووزارة المالية لأنهما السبب الرئيسي في تأخير سداد مستحقات المصفاة من البيع والذي لا يتم إلا بعد خمسة وعشرين يوماً من الشهر التالي للبيع(تصل إلى 50يوماً تأخير)في حين أن الشركات البائعة لمادتي الديزل والمازوت تمنح المصفاة فترة سماح لمدة شهر واحد فقط ومن ثم يتم احتساب الفوائد،والآن تم اللجوء إلى البنك المركزي اليمني للحصول على تسهيلات والذي بدوره احتسب فوائد خيالية على المصفاة والتي وصلت في إجمالها إلى(1,457,682)دولاراً أمريكياً ولفترة أقل من ثلاثة أشهر فقط خلال العام الجاري2008م والمصفاة تتكبد مثل هذه الفوائد كما أشرنا إلى لتوفير مادتي الديزل والمازوت بدرجة رئيسية لكي تلبي احتياجات السوق المحلية بدون أي إرباكات وهي هنا تتحمل ذلك العبء المالي نيابة عن المشتري المحلي وهما شركة النفط اليمنية ووزارة المالية وهي بالأساس داخلة في تكاليف البضاعة.

بالنسبة للإلتزام الذي ذكر في التقرير لصالح وزارة المالية بمبلغ(37,5)مليار ريال منذ عام 1999م لا نعرف من أين جاء التقرير بهذا المبلغ الخيالي ولا تعرف المصفاة مقابل ماذا وهل يعقل أن تظل وزارة المالية صامتة تجاه ذلك كل هذه الفترة.ويمكنهم أو أعضاء اللجنة التوجه إلى المالية وسؤالهم لماذا يترك ذلك المبلغ لدى المصفاة لمدة تسعة أعوام وهي التي تملك الحق في الخصم والتوجه مباشرة إلى البنك المركزي من دون الرجوع إلى المصفاة.

ب-جاء في التقريرأن هناك التزاماً بمبلغ2,2مليار ريال لصالح البنك الإسلامي منذ العام1994م وتساءلت اللجنة هل الإلتزام صحيح وحقيقي وقابل للدفع؟

رد المصفاة:

المصفاة قامت بسداد قيمة القرض الخاص بالبنك الإسلامي كاملاً وليس هناك أي مطالبة للبنك الإسلامي منذ ذلك العام وبالتالي لا يوجد إلتزام حقيقي على المصفاة قابل للدفع والمبلغ أعلاه عبارة عن مخصص تم تكوينه آنذاك لمواجهة أي إلتزام طارئ قد ينشأ بصورة غير متوقعة تجاه القرض أو البنك الإسلامي،والآن تمت معالجة هذا المخصص دفترياً في حسابات المصفاة.

جاء في التقرير أنَّ الشركة متهاونة في تحصيل مستحقاتها لدى الغير

رد المصفاة.

هناك مايثبت عكس ذلك حيث أن المصفاة وجهت العديد من المذكرات الرسمية ووقعت كثيراً من المحاضر مع الأطراف ذات العلاقة وعقدت العديد من الاجتماعات سواء في مبنى المؤسسة العامة للنفط والغاز أو مبنى شركة النفط اليمنية (عدن/صنعاء)أو مبنى المصفاة نظراً لأن هذه الديون تتعلق بمؤسسات محلية وحكومية فإن المصفاة منتظرة وهي على أتم الاستعداد لقبول أي حلول شريطة ان تكفل مستحقاتها كاملة.

وردفي التقرير أن المصفاة قد استأجرت ناقلات نفط من متعهد واحد وبمبلغ 6مليارات ريال لعام2005و6,2 مليار ريال لعام 2006م بينما يمكن تخفيض مدة الكلفة كثيراً بالنقل البري بين المحافظات وبالذات المحافظات القريبة من عدن؟

رد المصفاة:

أن هذه المبالغ هي مبالغ أقل من سعر النقل الدولي ونظراً لإزدياد الاستهلاك المحلي للمشتقات فإن هذه المبالغ تشهد ازدياداً ونود أن نشير هنا إلى أنه كلما ارتفع سعر النفط الخام كان فيه ضرر على أي مصفاة وليس في صالحها وبالنسبة للنقل البري فإن تكاليفه أغلى من النقل البحري وأكثر عبئاً وضرراً وصاحب هذه الفكرة لا يمثل أي مهنية في مصفاة تكرير

تتسم بالفنية والتقنية الصرفة سواء كان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو من لجنة التنمية وتعتبر هذه الآراء من المقترحات الفادحة الضرر والهدامة

وكان الأجدر باللجنة أن تذكر كم طناً تم نقله مقابل ذلك المبلغ؟فان ما تم نقله في حدود ثمانية إلى تسعة ملايين طن خام ومشتقات.

وجدت اللجنة نفطاً خاماً ومشتقات نفطية فاقدة وتعديلات على المخزون؟

رد المصفاة:

لم يكن واضحاً للجميع ماذا يعني الوقود والفاقد وكان الجميع يظن انه فاقد(نتيجة للإهمال فقط)بينما الحقيقة هي أن جميع المصافي في العالم لديها وقود وفاقد وهو مصطلح عملياتي معروف لدى كل من يمارس التكرير وتختلف نسبة الوقود والفاقد من مصفاة إلى أخرى وطبيعة التقنية المستعملة وهي تتراوح بين3,5 ٪في أحدث المصافي وخمسة في المائة في مصافي مثل مصفاة عدن(توجد واحدة مثلها في هولندا)يمكن السؤال عن الوقود والفاقد فيها.

الجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فرع عدن ومكتب المالية فرع عدن والمصفاة لدراسة جميع الملاحظات الواردة في تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لعام2005م الخاص بحسابات المصفاة وذلك لوضع حلول لما ورد أعلاه ولجميع القضايا والملاحظات التي وردت في تقرير الجهاز المركزي مشكلة بذلك مصفوفة لعمل اللجنة ورفع تقرير بجميع النتائج مدعمة بالمحاضر من الأطراف الثلاثة وقد اقتنع الجميع بالمعالجات وإلتزمت المصفاة بذلك في حساباتها الختامية لعام2007-2006م بما أوصت به اللجنة

دعم نادي الشعلة الرياضي؟

رد المصفاة:

يأتي ذلك الدعم تحت مبدأ توجه القيادة السياسية في البلد في دعم ورفد الأندية الاجتماعية، الثقافية والرياضية والعمل على الاهتمام بالشباب وقد اقتنعت اللجنة المالية لمجلس النواب لدى مناقشة المصفاة بهذا البند

وردفي التقرير شراء سيارات لعام2005م بـ (125)مليون ريال وأثاث ومعدات مكتبية بـ(51،6) مليون ريال.

رد المصفاة

هذا المبلغ لايمثل سيارات فقط وإنما يمثل آليات ومضخات ووسائل نقل خاصة بالعمل وبالنسبة للمبلغ الآخر فهو يخص أثاثا مكتبية ومعدات وأجهزة كمبيوتر حيث أن المصفاة لم تقم باستبدال كثير من الأثاث المكتبية منذ عام 1954م.

ورد في التقرير أن المصافي ورغم تحقيقها تجاوزات في مختلف البنود حققت وفرة في بند واحد وهو بند الصيانة والإصلاح بنسبة ٪69.49 من الربط المخصص لهذا البند والبالغ ملياري ريال، وهذا يشير الى إخفاق الشركة في تنفيذ برامج الصيانة المخطط لها واللازم للمحافظة على أصول الشركة وعلى طاقتها الإنتاجية.

رد المصفاة:

ان تحقيق وفر في أي بند من بنود الموازنة يعد امراً ايجابياً وليس إخفاقاً كما ذكر التقرير فجميع الوحدات الإنتاجية والمرافق في المصفاة يتم إخضاعها للصيانة الرئيسية بنظام دوري محدد وتخضع جميع المعدات للفحص ويتم استبدال أو إصلاح الإعطاب ويحصل في حالات كثيرة ان تقوم إدارة الصيانة بتصنيع كثير من المعدات في داخل المصفاة بدلاً من الشراء من الأسواق المحلية والخارجية وذلك يحقق وفراً في هذا الجانب.

وردفي التقرير انه يوجد لدى المدير العام (7) سيارات مختلفة لاستخدامه الشخصي وبعهدة نائبه(4) سيارات حسب إفادة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

رد المصفاة:

ان هذا البيان غير صحيح على الإطلاق وتعتبر شكوى كيدية وبالإمكان التحقق من ذلك وجميع سيارات المصفاة مملوكة للمصفاة وكل الوثائق باسم المصفاة والعدد أعلاه مبالغ فيه وغير صحيح.

ظهر في التقرير إيراد مبلغ 107 مليون ريال عبارة عن إيرادات تأجير بواخر للشركة لنقل مشتقات نفطية إلى بور سودان وتساءلت اللجنة أن كانت شركة المصافي بحاجة ماسة للبواخر من الغير وتدفع مبالغ طائلة لقاء ذلك فهل من المجدي والمناسب لها تأجير بواخر للغير أم استخدامها للنقل الداخلي؟

رد المصفاة:

من يقرأ هذه العبارة يظن أن المصفاة تؤجِّر بواخرها المملوكة بشكل يومي وفي ذلك تظليل للقارئ في حين أن إيرادات السفن المملوكة للمصفاة للنقل الخارجي كميناء بور سودان نادرة جداً ويتم اللجوء إليها كحل عملي لبيع شحنة ما في وقت ما لا يكاد يتكرر مثلاً كل خمسة أعوام أو أكثر وسفن المصفاة على هذا مشغولة بالكامل في النقل الداخلي لابشكل أساسي والملاحظة الواردة في التقرير لايمكن اسقاطها أو فرضها على أنه الوضع السائد للناقلات المملوكة وفي مثل هذه الحالات تستعمل السفن المسخرة للنقل مع المصفاة أو السفن المملوكة للمصفاة.

وردفي التقرير أن الشركة قامت بشراء مواد قرطاسية ومواد مكتبية في العام 2005م بمبلغ 110.4 ملايين ريال و343.8 مليون ريال في العام 2006م.

رد المصفاة:

تم الرد على هذه الفقرة بالذات أكثر من مرة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومجلس النواب ونكرر أن هذه المبالغ لاتخص مواد قرطاسية أو مواد مكتبية وإنما تتضمن قطع غيار وإصلاحات وترميمات ومضخات حرائق ولكن تم تبويبها في الحساب الختامي بالخطأ تحت بند مواد قرطاسية ومواد مكتبة.

وردفي التقرير انه حدث تجاوز في بند فواتير المياه بنحو ٪11 او (9.5) مليون ريال دفعتها المصفاة فواتير المياه لمنازل مدراء الشركة.

رد المصفاة:

بحسب قانون تأسيس المصفاة وطبيعة نشاطها جرت العادة أن تقوم المصفاة بدفع مثل هذه الفواتير لقيادة المصفاة كمزايا بسيطة للوظيفة التي يشغلونها.

وردفي التقرير وجود مكتب لشركة مصافي عدن في العاصمة البريطانية لندن تجاوزت صرفياته 42.6 مليون ريال في العام وقالت اللجنة(لايعرف طبيعة وجدوى او مدى الاستفادة من وجود هذا المكتب)؟

رد المصفاة:

ان طبيعة عمل المكتب تتمثل في الآتي:

1 -منذ إنشاء المصفاة عام 1954م كانت شركة (بي بي) تقوم بشراء احتياجات المصفاة من مكاتبها في لندن نظراً لخصوصية ونوعية قطع الغيار الخ..

2 -بعد أيلولة المصفاة للدولة عام 1977م استمرت مكاتب شركة (بي بي) في شراء المستلزمات أعلاه مقابل اجر متفق عليه لفترة ست سنوات.

3 -عندما لوحظ أن تكاليف الخدمات مرتفعة جداً اتخذت ادارة المصفاة بإنشاء مكتب لها في لندن يقوم بنفس المهام وبتكلفة أقل.

4 -استطاعت المصفاة عبر مكتب لندن أن تكون على اتصال مستمر ومباشر مع جميع عملائها والوفاء بالتزاماتها في أوقاتها المحددة وبشروط دفع ميسَّرة.

5 -في الوقت الراهن هناك توجه إقفال المكتب.

وردفي التقرير ان الشركة في العام 2006م باعت خردة نحاس بنحو20 مليون ريال دون اعلان(مزايدة علنية) بحسب قانون المناقصات والمزايدات.

رد المصفاة:

حسب نظام المصفاة المعمول به منذ انشائها يتم بيع النحاس الخردة من قبل ادارة المستودعات على اساس المناقصة المحدودة وذلك بدعوة عدد من المقاولين المعروفين بعملهم في هذا المجال وبحضور ممثل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارة المالية فرع عدن وعادة يتم على كميات قليلة في كل مرة.

جاء في التقرير انه لم يتم تنفيذ سوى ٪11.62 من مشاريع تحديث وتطوير المصفاة.

رد المصفاة:

من المؤسف ان تجتهد اللجنة التي ليس لها أي خبرة في التحديث او غيره وتجزئ التحديث وتعتقد ان ٪11.62 قد تم بينما التحديث لم يبدأ بعد حيث ان دراسة إقامة وحدة معالجة البنزين وكذلك وحدة التكسير قد أسندت الى شركة عالمية أمريكية هي (uop) وعندما تنتهي خيارات الدراسة سوف يرفع الأمر إلى السلطات العليا لاتخاذ القرار.

أما ما جاء كتحديث فهو أعمال عادية تندرج تحت توسيع سعة الخزن او تجديد الأنبوب الممتد من المصفاة إلى شركة الكهرباء ومنشآت شركة النفط اليمنية وكذلك الاستبدال الطبيعي لبعض معدات الشركة.

الطاقة الإنتاجية المستغلة للمصفاة أقل من ٪60 .

رد المصفاة :

إن الطاقة المستخدمة من قبل المصفاة في عامي 2005م و 2006م هي ما تم توفيره من النفط

←